

البيان السياسي للدورة الحادية والعشرين للمجلس الوطني الفلسطيني غزة، 1996/4/25* [مقتطفات]

[.....]

قرار حول بناء وترسيخ السلطة الوطنية الفلسطينية

يؤكد المجلس الوطني أن بناء وترسيخ السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها الحلقة المركزية في برنامج الاستقلال الوطني هما المهمة الأولى والرئيسية لشعبنا الفلسطيني ولمجموع القوى والفصائل والأحزاب المنضوية تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية. وأن استمرار أجواء الاحتلال وسياساته ومحاولات فصل الضفة عن القطاع والتحديات الجسام والصعوبات والعراقيل والأحداث المفتعلة التي توضع في وجه السلطة الوطنية إنما يقصد منها ضرب هدفنا في الاستقلال وإقامة الدولة المستقلة، إن نجاح الشعب الفلسطيني وقواه في بناء وترسيخ السلطة الوطنية هو الشرط الموضوعي والمسبق لاستكمال مهمة إجلاء القوات الإسرائيلية واستكمال العمل لتعزيز الكيان الوطني الفلسطيني الوليد وتطويره وصولاً إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

[.....]

وإن المصاعب التي واجهتها السلطة الوطنية الوليدة لتوفير الأمن والنظام والاستقرار قد فرضت اتخاذ إجراءات احترازية ضد القوى التي خرجت على الخيار الديمقراطي [.....].

[.....]

قرار حول الوحدة الوطنية الفلسطينية

إن المجلس الوطني يثمن الجهود التي بذلت وتبذل لتعزيز وحدتنا الوطنية كما يثمن عالياً الحوار الوطني الشامل الذي سبق دورة مجلسنا الوطني وإن مشاركة جميع الفصائل والقوى في الداخل والخارج في دورة المجلس وفي جلسات الحوار الوطني تشكل بداية صحيحة وجادة لتعزيز أوأصر وحدتنا الوطنية في وجه محاولات الوقيعة بين أطراف الصف الوطني. وإن الحوار الديمقراطي البناء الذي تجلى في المجلس وخارجه قد فتح الباب واسعاً أمام جميع الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية للعودة والمشاركة في بناء الوطن وإعلاء صرحه وإقامة دولته المستقلة [.....].

قرار حول التنمية الاقتصادية لوطننا

إن المجلس الوطني وقد عاش الحالة الاقتصادية الصعبة وواقع التبعية للاقتصاد الإسرائيلي بفعل الاحتلال يؤكد على ضرورة اعتماد خطة لتنمية فلسطينية ومستقلة، أساسها الاعتماد على الذات وليس على المساعدات، إن بناء القاعدة الاقتصادية المستقلة هو أساس الاستقلال الوطني ولن يكون من معنى للاستقلال السياسي في ظل التبعية الاقتصادية. وإن ذلك يتطلب بناء البنية التحتية الفلسطينية التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي، ووضع خطة طموحة للإعمار لتوفير السكن لكل أبناء الوطن المقيمين والعائدين من النزوح، وبناء المؤسسات التي توفر الحوافز لرأس المال الفلسطيني والعربي لتحقيق النمو الاقتصادي السريع، وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين ورعاية آلاف الفلسطينيين الذين قدموا التضحيات من خلال سنوات الكفاح كالأسر المحررين

* "الحياة الجديدة" (غزة)، 1996/4/26.

وأبناء الشهداء والمعاقين والمطاردين والمجلس الوطني يدعو الفعاليات الاقتصادية الفلسطينية إلى لقاء عاجل على أرض السلطة الوطنية لوضع خطة للنهوض بالاقتصاد الوطني [...] .

قرار حول القضايا المعلقة في المرحلة الانتقالية

إن المجلس الوطني وقد ناقش اتفاقيات أوسلو الأولى والثانية، يرى أن السلطة الوطنية قد نفذت الالتزامات المترتبة عليها، ويعبر عن استنكاره للمحاولات الإسرائيلية للتوصل من الاتفاقيات الموقعة، ووضع العراقيل لمنع تنفيذ الكثير منها، كالمعابر والممر الآمن، واستمرار الاستيطان وشق الطرق ونسف البيوت، وعدم إطلاق سراح المعتقلين، وعدم الانسحاب من مدينة الخليل وغيرها من الالتزامات. وإن المجلس الوطني يدعو الحكومة الإسرائيلية إلى الوفاء بالتزاماتها كاملة [...] .

قرار حول المستوطنات الإسرائيلية

إن المستوطنات المقامة في الأراضي الفلسطينية والقدس المحتلة في عام 1967 هي مستوطنات لاغية وغير شرعية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، ولا سبيل لإقامة سلام دائم في ظل الاستيطان، ولن يجتمع الاستيطان والسلام في معاهدة سلام بين الجانبين، وإن شق الطرق الالتفافية لتقطيع أوصال الأرض الفلسطينية ومصادرة الأراضي الزراعية بالقمع والقوة يؤكدان على وجود اتجاهات قوية في إسرائيل تعمل لتقويض عملية السلام.

قرار حول القدس الشريف

يؤكد المجلس الوطني أن قيام إسرائيل بضم القدس من جانب واحد في عام 1967 هو قرار غير شرعي، ولا يعترف المجلس الوطني بأي إجراءات قامت بها الحكومة الإسرائيلية لجعل الضم أمراً واقعاً، ويؤكد المجلس تمسكه التام بعروبة القدس باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967 وإن قراري 242 و338 ينطبقان على القدس كما ينطبقان على جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967 [...] .

قرار حول مفاوضات الوضع النهائي

إن المجلس الوطني الذي وافق على اتفاق إعلان المبادئ في حينه لفتح الطريق أمام عملية السلام يؤكد أن المفاوضات القادمة لحل قضايا الوضع النهائي وهي القدس والمستوطنون واللاجئون، والحدود والعلاقات مع الجوار والسيادة والمياه، يجب أن تقوم على أساس التطبيق التام لقراري مجلس الأمن 242، 338 وقرارات الشرعية الدولية الخاصة بقضية فلسطين، وعلى الانسحاب الإسرائيلي من كامل أرض فلسطين المحتلة في عام 1967، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية وإقامة دولته المستقلة والتمتع بالسيادة الكاملة على أرض الوطن، إن الإقرار الإسرائيلي بترابط قضايا الحل النهائي ووقف التسوية والمماطلة يتطلبان تنفيذ قرارات الشرعية الدولية واحترام المواعيد المتفق عليها في الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين.

قرار حول النازحين عام 67

إن المجلس الوطني وقد اطلع من اللجنة التنفيذية على ما توصلت إليه لجنة النازحين الرباعية، يدعو الحكومة الإسرائيلية إلى الوفاء بتعهداتها التي وقعت عليها، ويرى المجلس أن الجانب الإسرائيلي يحاول التملص من الاتفاق الخاص بعودة النازحين إلى أرضهم. ويدعو المجلس اللجنة التنفيذية إلى مزيد من التنسيق مع الأردن ومصر لتعزيز الموقف الفلسطيني في هذه المفاوضات حتى يعود النازحون إلى وطنهم في أقرب وقت ممكن. إن المجلس الوطني يطالب إسرائيل بالالتزام الدقيق بالقرار 237 الذي ينص على عودة النازحين إلى أرضهم دون تأخير.

قرار حول اللاجئين عام 48

ويؤكد المجلس تمسكه التام بتطبيق القرار 194 الخاص باللاجئين الفلسطينيين وقد اعتمدت لجنة اللاجئين المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف هذا القرار كأساس لبحث قضية اللاجئين والذي يضمن حقهم في العودة إلى وطنهم. إن قضية اللاجئين الفلسطينيين في المنافي والشتات هي القضية الأساسية في مفاوضات الوضع النهائي، ويؤكد المجلس الوطني تمسكه التام بقرارات الشرعية الدولية الخاصة بقضية اللاجئين الفلسطينيين كأساس لأي حل ولأي مفاوضات بين الجانبين، وإن لا حل للقضية الفلسطينية إلا بحل قضية اللاجئين.

[.....]

قرار حول الأمن المتبادل بين الجانبين

يؤكد المجلس أن الأمن لا ينفصل عن تحقيق السلام وأن أقصر الطرق لتوفير الأمن هي السير في طريق السلام والانسحاب التام من الأرض الفلسطينية، وفي الوقت الذي يؤكد فيه المجلس الوطني دعمه الكامل لاتفاقيات السلام الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل والتصدي لجميع المحاولات الرامية التي تعرض عملية السلام للخطر يدعو حكومة إسرائيل إلى الكف عن محاولاتها لنسف الاتفاقيات بذريعة الأمن. إن مواصلة إشاعة روح الاحتلال والاستيطان ومصادرة الأراضي هي الخطر الأخير الذي يهدد السلام. ويحذر المجلس من مخاطر تشبث إسرائيل بتنمية قدراتها النووية ويدعو إلى تكثيف الجهود لدفع إسرائيل إلى التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

قرار حول الأسرى والمعتقلين

إن دورة المجلس الحادية والعشرين، دورة الإعمار وبناء الوطن، تتوجه بالتحية إلى أبنائنا الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الذين يدفعون ضريبة حرية الوطن من حياتهم ودمائهم. ويدعو المجلس الحكومة الإسرائيلية إلى إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين دون تردد تنفيذاً للاتفاقيات الموقعة.

قرار حول تفعيل مؤسسات المنظمة وممثلياتها في الخارج

يؤكد المجلس الوطني على ضرورة توفير الموازنات اللازمة لتفعيل سفاراتنا وممثلياتنا في الخارج نظراً للدور الكبير الذي تلعبه في خدمة نضالنا الوطني. كما يدعو المجلس إلى تفعيل دوائر ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج بما ينسجم ومهام العمل الوطني في المرحلة الراهنة.

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx